عرض كتاب : المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ..دراسة أجتماعية سياسية /ميداني

المؤلف : د. رغد نصيف جاسم السراجي
مكان النشر : بغداد /دار الكتب العالمية ٢٠١٢
عدد الصفحات : ٢٣٠ صفحة

م.م.غفران يونس هادي(*)

يأتي كتاب المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، بعد سلسة من الانتخابات التي شهدها العراق كانت بمثابة أختبار للوعي السيا سي لأهمية الذهاب الى صناديق الاقتراع وكذلك أهمية ان تُسمع المرأة صوتها لمن ترغب في ان يمثلها .فالانتخابات كانت صورة بالتجاهين الاول أفرزت العديد من النساء كمرشحات ويقع الكتاب في أربعة فصول تناول الفصل الاول منه مفهوم وطبيعة المشاركة السياسية وتطرقت الباحثة في هذا الفصل الى وضع المرأة العراقية قبل احداث ٢٠٠٣ مستعرضه الجوانب التاريخية للمشاركة السياسية والتي غابت لفترات طويلة في الساحة السياسية العراقية .

أذ تشير الباحثة "أن العنصرية الذكورية واضحة في دستور العهد الملكي في العام ١٩٥٢ الذي أنكر حقوق المرأة السياسية نهائيا اذ نصت المادة (٣٦) (يتألف مجلس النواب بالانتخابات بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف من الذكور)".

لكن مع أرتفاع ميزانية وزارة المعارف في العام ١٩٣٠-١٩٣١ الى (٧.٣%) وأرتفاع عدد الطالبات في المدارس ، بدأت النساء مرحلة جديدة من الوعي بأهمية التعليم وبدأت عدد من الجمعيات تظهر الى النور كانت تهدف الى رفع الحيف عن المرأة ومحاربة الامية وبدأت الحركة النسوية تأخذ أبعاداً دولية أذ شاركت السيدة (أمنية الرحال) كممثلة عن المرأة العراقية في

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

العام ١٩٣٨ في أول مؤتمر لنساء الشرق الأوسط الذي أنعقد في دمشق وأسهمت بتأسيس الاتحاد النسائي العربي .

ومع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أتسعت دائرة نشاط المرأة ساعدها بذلك القوانين الدستورية التي ساهمت برفع الظلم عن المرأة أذ منح قانون الاحوال الشخصية لعام ١٩٥٩ المراة حقوقا متساوية في الارث وحدد سن الزواج والحد من التعسف لتعدد الزوجات أما على صعيد مشاركة المرأة في الحياة السياسية فقد شهد العراق تعيين أول وزيرة في البلاد العربية أذ تم تعين نزيهة الدليمي رئيسة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة ووزيرة .

ومع التطور الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي تحقق بعد عام ١٩٦٨ بدأ وضع المرأة يأخذ منحى جديد أثر سلسلة من القرارات التي أسهمت في النهوض بواقع المرأة العراقية أذأعطى قرارالقضاء على الامية في العام ١٩٧١ ثم الحملة الوطنية لمحو الامية عام ١٩٧٨ ومجانية التعليم ١٩٧٤ وقرار الزامية التعليم ١٩٧٨ للمرأة العراقية مكانة جديدة عززت من دورها في المجتمع وجعلتها تقف بالتساوي مع الرجل .ليأتي بعدها الاعلان عن حق المرأة في التصويت ١٩٦٧ والذي تم توسيعة عام ١٩٨٠ ليشمل حق الترشيح والتصويت ليخلق مساحة العمل السياسي للمرأة العراقية .

وتحت وطأة الحروب والعقوبات الاقتصادية عاد مؤشر الامية يرتفع من جديد أذ تراجعت ميزانية التعليم في العراق من ٥٠٠ مليون دولار في العام ١٩٩١ الى اقل من ١٠% من ذلك المبلغ في العام ١٩٩٨ وخسر قطاع التعليم في حرب الخليج الثانية ٣.٤ مليار دولار .

ومع الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وأنتشار أعمال العنف بدأت المرأة العراقية تقع تحت طالة ظروف التهجير والقتل وفقدان المعيل اذ أوضح الجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط الأنمائي الى ان ١١% من الاسر العراقية تعليلها النساء وان ٧٣%من هذه الاسر تعليلها الارامل . أما فيما يخص العنف تجاه المرأه فهو أرتفع كثيراً كج زء من اعمال العنف المستمرة التي شهدها العراق وأزدات حوادث خطف النساء أذ أشارت منظمة حرية المرأة أن عدد النساء المختطفات في الاعوام الاخيرة بعد الاحتلال الأمريكي يزيد على ٢٠٠٠ أمرأة

والتهديدات أمتدت لتشمل حتى أنماط الملابس أضافة الى أستهداف النساء الاتي يتمتعن بحضور عام .

وفي مجلس الحكم كانت حصة النساء في مجلس الوزراء ٣ وزيرات وأرتفع العدد في حكومة اياد علاوي الى ٦ وزيرات ونفس العدد في حكومة أبراهيم الجعفري و ٤ وزيرات في حكومة نوري المالكي لوزارات الاسكان والاعمار وحقوق الانسان وشؤون المرأة ولبيئة.

ورغم الاموال الهائلة لتي خصصت للمنظمات النسوية وبرغم كثرة عددها أذ تشير وزارة التخطيط وجود ٨٠ منظمة نسوية و ٤٠٠ منظمة غير حكومية تدرج قضايا المرأة من بين أهدافها ، رغم كثرة العدد والاموال المخصصة الا أن هذه المنظمات تفتقر ال الاستراتيجية الواضحة والهيكلية التنظيمة وأن غالبيتها يفتقر الى الاستمرارية لعدم وجود مصادر تمويل مستمرة وثابته، فضلا عن ذلك ان البرامج التي تقدمها هذه المنظمات هي برامج تقليدية مثل الخياطة والتطريز ونشر الوعي الصحي ورفع المستوى التعليمي أضافة الى برامج العنف ضد المرأة . الا أن هذه البرامج خلت من التمكين السياسي الذي يؤهل المراة للمشاركة السياسية ومنها المشاركة الحزبية ولتحقيق التمكين السياسي لابد للمرأة أن تكون موجودة في مر اكز صنع القرار في تلك المنظمات.

أما الجانب الميداني من هذا الكتاب فقد شمل أجراء مسح ميداني لمواضيع عدة منها المعرفة السياسية التي تضمنت مستويات وهي المعرفة بمجلس النواب فقد بلغت نسبتة من تعرف على عدد أعضاء البرلمان العراقي ٨٥% أما المستوى الاخر والمتعلق بالمعرفة بالاحزاب السياسية فنسبة ٦٠% لديهم معرفة بالحزب الشيوعي ،أما فيما يخص المعرفة الدقيقية بالمشاركة السياسية للمرأة فبلغت ٢٥ % لديهم معرفة بنسبة التمثيل البرلماني للمرأة في العراق مقارنة بالدول العربية.

ومن خلال هذا المسح الميداني أوضحت الباحثة أن المعرفة السياسية وفقاً للنتائج كانت جيدة لكن معرفتها بالجوانب الدس تورية التي تخص المرأة هي قليلة وهذا يتطلب توعية المجتمع بحقوق المرأة من خلال وسائل الاعلام والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وبذلك وبعد ان قدمت الباحثة العديد من الاحصائيات والتي عززتها باللقاءات مع ناشطات واعضاء في مجلس النواب . أوضحت أن اسباب ضعف مشاركة المرأة العراقية في

السياسية يعود الى عدة عوامل منها العامل الثقافي الذي يشمل القيم والقناعات المسبقة بدور المرأة المحدد، وحتى عندما تشارك المرأة في الحياة السياسية يتم حصر دورها في قضايا البيئة والاطفال والصحة بعيداً عن قضايا فض النزاع وميزانية الدولة.

يضاف الى ذلك عدم وجود برامج للتثقيف السياسي والحزبي أضعف المؤهلات السياسية وهذا ناتج من تفشي الامية . كما أن العزلة والاقصاء للمرأة أفقدتها خبرات العمل السياسي .

وعلى الرغم من ان المناخ السياسي حاليا حمل في ثناياه ظهور العديد من الاحزاب السياسية الا أنه على الجانب الاخر كان محمل بالعنف ضد الاخر مما أثر سلبا في ثقافة المشاركة السياسية كما أن نسبة مشاركة المرأة كانت عن طريق الكوتا .